



كويتي مارى عيراق
داد كاي بالاي نيستيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد عدت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد حساني وجعفر ناصر حسين وكريم طه محمد وكريم أحمد باهان ومحمد صائب القنبلدي وعبود صالح التميمي وسيفيول شمشون قس كورقيس وحسين ليو الثمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- العمير - المدعي - اسماعيل برهي خليل - وكيله المحامي علي الربيعي .
العمير عليهما - المدعى عليهما / ١. مدير بلدية كربلاء/إضافة لوظيفته وكيله السواقف العقولفي امير رحيم حميد .
٢- وزير العدل/إضافة لوظيفته وكيله السواقف العقولفي بلال محمد حسن .

الادعاء

ادعى المدعي (العمير) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان تم تخصيص قطعة الأرض السكنية المرقفة (٣/٤٦٢/١٠ م ١١٠ جزء) لموكله من قبل دائرة المدعى عليه الأول وقد قام المدعي (العمير) بكافة الإجراءات والمستندات المطلوبة وقد حالت ظروف فاهرة دون اكمال معاملة التسجيل ، وقد قدم طلباً لتسجيل الا ان المدعى عليه الاول اصدر قراره الإداري المؤرخ في ٢٠١٢/١/٢٩ (يكون حسم القضايا الخاصة بالسجيل للقطع المثلثة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ عن طريق القضاء ...) ، تلقيم المدعى لدى المدعى عليه الاول بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ وتم رفض تلقيه بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ ، أقام المدعى (العمير) دعواه بواسطة وكيله امام محكمة القضاء الإداري والمنفوخ عنها اترسم بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤ طلباً فيها الحكم بإلغاء القرار الإداري الذي أصدره المدعى عليه الأول بعدم تسجيل القطعة وإزام المدعى عليهما/إضافة لوظيفتهما بالتضامن بتسجيل القطعة موضوع الدعوى باسم موكله ، وقد امتثلت المحكمة الاسين العام لمجلس الوزراء شخصاً ثالثاً للاستيضاح في جاستها المؤرخة ٢٠١٢/٤/٣٠ وأقرجنته فسي جاستها المؤرخة فسي ٢٠١٢/٨/١٣ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العنينة قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ وبعدد الاستشارة (٨٩٦/ق/٢٠١٢) حكماً بالانقاف بقضي برد دعوى المدعى . ولعدم قناعة العمير بالحكم طعن به تعبيراً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية

كويتي عيراني
داد كاي بالاي نيستيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦ / اتحادية / تميريز / ٢٠١٣

المدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٢ طلباً نقضه للأعيان الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والعداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التميريزي مقدم ضمن امداء القانونية قرر قبوله شلأا ولدى عطف النظر في القرار التميريزي . تبين بأن المدعي (التميريزي) يطالب بتسجيل قطعة الارض - موضوع الدعوى - باسمه في دائرة التسجيل العقاري المختصة ، والتي يدعي تخصيصها له من المدعي عليه الاول (التميريزي عليه) إضافة لوثيقته ، بعد تقديمه المستندات المطلوبة حيث حالت ظروف القاهرة دون الكمال معاملة تسجيلها وحيث ان وكيل المدعي لم يتمكن من ايراد الكتاب الذي تضمن تخصيص قطعة الارض اعلاه لموكله ولم يبين ماهية الظروف القاهرة التي حالت دون تسجيلها باسم موكله ولما كان المدعي عليه الاول (مدير بلدية كربلاء) هو المالك لقطعة الارض المطالب بتسجيلها باسم المدعي وحيث لايجوز القانون لجبار المالك على نقل ملكيته لغيره دون ارضه ودون التوكيد بالاجراءات والمواظبات المسؤولية المطلوبة فينكك تكون دعوى المدعي (التميريزي) فاقدة لسندها القانوني مما يستوجب ردها وحيث ان محكمة القضاء الاماري سارت في هذا الاتجاه وقررت رد الدعوى وللأسباب المبينة اعلاه ، عليه فيسبون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التميريزي وتحويل التميريزي رسم التميريزي وصدر القرار استناداً لاحكام المادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق في ١٢/٣/٢٠١٣ .


الرئيس
محمدت الحمود


العضو
فاروق محمد السلي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد يانان


العضو
محمد صالح النقيبدي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون فن كوريس


العضو
حسين ابو الحسن